الأهرام

المصدر : الحياة

التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٩

عبدربه يشدد على تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وحق تقرير المصير وتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين

■ في ما ياتي نص كلمة السيد ياسر عبدربه رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات الوضع الدائم:

«اسمحوا لي في البداية ان أعيد التأكيد على مبدأ عام سبق تكراره مراراً، ولكنه يظل مع ذلك صحيحاً اليوم بقدر ما كان صحيحاً في المرة الاولى التي قيل فيها: «السلام هو اكثر من غياب الحرب». واذا كان ممكناً تحقيق الشق الاخير في هذا المبدأ من خلال حالة اللاحرب، فان تحقيق الشق الاول (اي السلام) يكون ممكناً فقط من خلال العدل. ذلك ان السلام العادل الذي تتوافر فيه عوامل الديمومة والاستمرارية، هو السلام الذي يستند الى جذور عميقة في القانون والشرعية الدولية، واحترام حقوق الانسان وتوفير الكرامة للجميع والاعتراف بالمسؤولية عن اخطاء الماضي. فعند تلبية هذه الشروط فقط يمكننا التحدث فعلاً عن تسوية دائمة.

لقد جئنا الى هنا حاملين معنا رؤية صادقة للمستقبل - رؤية تتنبأ بنهاية حقيقية للصراع المستمر منذ بداية القرن. وفي هذه الرؤية، هنالك دولتان تعيشان بسلام ضمن حدود معترف بها، وآمنة ومفتوحة. وتقوم العلاقات بينهما على السيادة المتساوية، والتعاون، وحسن الجوار، في حين سيكون بوسع شعبيهما التمتع بكل ما تتمتع به المجتمعات المفتوحة من المزايا الاقتصادية، والثقافية، والفنية. في هذه الحال فقط، يمكن تحقيق سلام شامل في الشرق الاوسط.

ووفق هذه الرؤية ايضاً، سوف تنعم الدولتان بالأمن الذي لا يقوم على الخوف، والاضطهاد والاحتلال، بالأمن الذي لا يتحقق لطرف على حساب انتهاك الحقوق الوطنية وحقوق الانسان للطرف الآخر، بل بالأمن المشترك القائم على احترام السيادة، والذي يضمنه رفاه الناس واحترام حقوقهم.

هنالك ثلاث نقاط تشكل منطلقاً لمفاوضات الوضع الدائم، وتمثل مراعاتها اختباراً لمدى النجاح الذي نحققه، كما ان التوصل الى اتفاقية لن يكون ممكناً بدون تحقيقها.

تتمثل نقطة الانطلاق الاولى، والتي طالما اكد عليها الطرفان بشكل مستمر في الاتفاقيات السابقة، في تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. ان اكثر ما يمتاز به هذا القراران هو التركيز الكبير، والقاطع على الأعراف والقوانين الدولية، التي ترفض احتلال اراضي الغير بالحرب، فضلاً عن ان هذه الأعراف والقوانين، التي كفلها ميثاق الأمم المتحدة واكدها عدد لا يحصى من الوثائق العالمية، والاقليمية، والثنائية، متاصلة واساسية في القانون الدولي، بحيث لا يمكن الانتقاص منها. ان الانسحاب الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ هو متطلب اساسي لتحقيق السلام. ومن دون اعادة اسرائيل لجميع الارض التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، لن تفضي جهودنا الى اكثر من تاجيل الأزمات. ان الصيغة الوحيدة المقبولة هي صيغة الأرض مقابل السلام.

اما نقطة الانطلاق الثانية التي تقوم عليها عملية السلام في الشرق الاوسط ككل، والتي تعتبر المفاوضات الراهنة جزءاً لا يتجزا منها، فتتمثل في تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، واولها واكثرها اهمية حق تقرير المصير. فمع اقتراب الألفية الثانية من نهايتها، ليس من المعقول ان نتصور بقاء الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. وكما هو الحال في نقطة الانطلاق الاولى، فان حق تقرير المصير الذي يعتبر متاصلاً في الشعب الفلسطيني قد تحدد بوضوح شديد في القانون الدولي بحيث لا يمكن انكاره او التنازل عنه. ولذا، فان هدفنا هو التاكد من التحقيق التام لحق تقرير المصير على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الانسان التي نلتزم بها جميعاً.

اما نقطة الانطلاق الثالثة، فانها تتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ذلك ان الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي لم يبدأ عام ١٩٦٧. ومن دون تسوية احد ابرز الآثار الدائمة التي خلفتها النكبة، لن يكون ممكناً الاتفاق على القضايا الاخرى. ان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض، قد تم تاكيده في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الانساني، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتاكيداته اللاحقة، اضافة الى عدد لا يحصى من قرارات المؤسسات والهيئات الدولية الاخرى. ان السلام وتشريد الشعوب لا يلتقيان. نحن في فلسطين ملتزمون بالسلام. وآمل ان يشاركنا شركاؤنا الاسرائيليون هذا الالتزام.

ان جدول اعمال المفاوضات حافل، ولدينا العديد من القضايا قيد البحث للتوصل الى اتفاق بشانها خلال الأسابيع او الشهور القادمة. وقبل الانتقال الى هذه القضايا، اسمحوا لي ان استذكر مرجعيتنا، لقد اخذت عملية السلام في الشرق الاوسط بعداً دولياً منذ البداية، وهذا امر سليم في ظل المسؤولية التاريخية للمجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني في فلسطين والشتات. نحن نثق بأن المجتمع الدولي، وبشكل خاص راعيي عملية السلام، سيواصل الوفاء بمسؤولياته، بناء على ما جاء في رسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد للسلام، المؤرخة بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١.

ان المفاوضات الراهنة تاتي في سياق المفاوضات الثنائية الفلسطينية - الاسرائيلية، وعلى ضوء ذلك، أود التاكيد مجدداً على إلتزامنا باتفاق إعلان المبادئ للعام ١٩٩٣، جنباً الى جنب مع كل من الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين والرئيس ياسر عرفات، واتفاقية القاهرة في ايار

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

١٩٩٤، والاتفاقية الانتقالية في ايلول ١٩٩٥، وبروتوكول الخليل في كانون الثاني ١٩٩٧، ومذكرة واي ريفر في تشرين الاول ١٩٩٨، ومذكرة شرم الشيخ في أيلول ١٩٩٩، وغيرها من الوثائق ذات العلاقة. ولأن فلسطين واسرائيل عضوان في الأسرة الدولية، فإن علينا إعادة التاكيد على التزامنا الثابت بالقانون والشرعية الدولية، كمرجعية ملزمة لكلا الجانبين. ان مبدانا في إعداد تفاصيل اتفاقيتنا هو الالتزام بمبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة. ونتوقع من شركائنا في اسرائيل ان يشاركوننا هذا الموقف. واود ان استغل فرصة وجودي هنا لإعادة التاكيد كذلك على إلتزام منظمة التحرير الفلسطينية بشكل راسخ، قولاً وعملاً، بالقيام بكافة الاجراءات اللازمة لضمان استمرار الاجواء التفاوضية المواتية لتحقيق السلام العادل والدائم، اننا نؤمن بضرورة ان يسود حسن النية العملية ككل، كي يتسنى لنا تحقيق هدفنا المشترك.

وفي هذا الصدد، فانني احث شركاءنا الاسرائيليين على الامتناع عن القيام باعمال غير قانونية من شانها الانتقاص من نتيجة المفاوضات، واشير بشكل خاص الى الأنشطة الاستيطانية. ان عدم احترام قرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، واجماع المجتمع الدولي، وإلتزام الطرفين «بعدم اتخاذ أية خطوة من شانها أن تحدث تغييراً في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة الى حين ظهور نتائج مفاوضات الوضع النهائي والحفاظ على سلامة ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة اثناء المرحلة الانتقالية» يقوض أسس العملية السلمية برمتها. لقد تضررت مصداقية العملية السلمية بشكل كبير خلال ثلاث سنوات أو أكثر من الركود. ولذا فانني ادعوكم الى إعادة الاعتبار الى هذه المصداقية من خلال ضمان عدم القيام باية اعمال اخرى يكون من شانها المساس بالحقوق الوطنية والانسانية للشعب الفلسطيني.

لقد اكدنا بوضوح في اجتماعنا المنعقد في اوسلو خلال الاسبوع الماضي على وجوب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً، سواء كانت على شكل توسيع المستوطنات القائمة او بناء مستوطنات جديدة، وطالبنا بالغاء جميع الخطط والسياسات ذات العلاقة، وقد كان حاضراً في ذهننا اذ ذاك الرجل الذي اجتمعنا في ذكراه، رئيس الوزراء الراحل اسحق رابين، والذي قطع التزاماً بعدم بناء اية مستوطنات جديدة، وبعدم توسيع اية مستوطنات قائمة وبعدم تقديم اي دعم حكومي للمستوطنات وبان يتم نصب سياج في مسافة لا تزيد عن ٥٠ متراً فقط من محيط كل مستوطنة. لكننا علمنا امس بقرار توسيع مستوطنة ايتيمار بمعدل عشرة اضعاف، كمكافاة للمستوطنين لقاء اخلائهم عشرة من المواقع الاستيطانية الوهمية.

انني اتساءل هنا عما إذا كان هذا يخدم المناخ الايجابي الذي اتفقنا عليه. واتساءل ايضاً عن مدى انسجام ذلك مع تصريحات الرئيس كلينتون اثناء قمة اوسلو «يتفق الجانبان على الامتناع عن اية أعمال من شانها ان تخلق صعوبات للجانب الآخر - في الوقت الذي يحاولان فيه التوصل إلى اتفاقية».

وإذا كنتم تريدون لهذه المفاوضات ان تحقق النجاح فعلاً، فإنني احثكم على احترام ما قمتم بالتوقيع عليه، وادعوكم إلى القيام فوراً بإلغاء جميع القرارات والخطط والسياسات الاستيطانية، نحن نعتقد بأن من غير المفهوم ان تستمروا في تغيير الحقائق على الأرض في الوقت الذي نقوم فيه باتخاذ الترتيبات لتنفيذ قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ على هذه الأرض المحتلة نفسها.

ستجري المفاوضات وفق معايير معينة:

- ان انسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ حزيران عام ١٩٦٧، هو نتيجة لتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

- لا يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

- ان القدس في قلب الصراع في الشرق الأوسط، والقدس الشرقية هي اراض احتلت عام ١٩٦٧، ولا بد من التعامل معها بناء على قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، مع ضمان حق الجميع في الوصول إلى الأماكن الدينية.

- ان النشاط الاستيطاني هو نشاط غير شرعي بموجب اتفاقيات جنيف، وبموجب العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، وهو لا يمكن ان يشكل في حال من الأحوال مبرراً للاستيلاء على الأرض.

- تعتبر المصادر المائية الاستراتيجية من جملة القضايا الرئيسية التي ينبغي ان نتوصل إلى اتفاق بشانها. إن المبادئ بحد ذاتها بسيطة: حق جميع الشعوب في السيطرة على مصادرها الطبيعية، واقتسام المصادر المائية الحدودية وفقاً لأحكام القانون الدولي والتعويض عن الأضرار التي تحدث من جراء افعال محظورة في القانون الدولي.

- اخيراً، هناك موضوع الترتيبات الأمنية، ان حق جميع شعوب المنطقة في العيش بامن ليس موضع تساؤل. وفي الواقع، فإنه يشكل احد اهداف المفاوضات، من حيث انه يشكل احد اسس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكننا لا نعتبر الأمن حكراً على طرف دون آخر، ولا يمكن للأمن ابداً أن يشكل ذريعة لانتهاك سيادة ووحدة اراضي اي طرف. إذا قبلنا بهذه النقاط للبدء، يمكن تسوية الجزء المتبقي بسهولة نسبية.

إن الاختيار بين النجاح والفشل هو ملكنا، والفرصة موجودة هنا، فلا تدعونا نفوتها».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية